الأمم المتحدة

A/C.5/71/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
23 January 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة كينغ . . . . . (سانت فنسنت و جزر غرينادين)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: *السيد رويس ماسيو*

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (*تابع*)

التقديرات المنقَّحة الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٦

دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-21101 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (*تابع*)

التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٦ (A/71/401 و A/71/401/Add.1 و A/71/633)

١ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٦ (A/71/401 و A/71/401/Add.1)، فقالت إن المجلس اتخذ في عام ٢٠١٦ القرار ٢٠١٦/٢٨، بشأن الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، وأربعة قرارات، ومقررين، واعتمد إعلاناً وزارياً واحداً يصف الأنشطة الموجزة في تقرير الأمين العام عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا (A/71/534). وتتصل هذه الأنشطة باستراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وخطة عملها بشأن خطة عام ٢٠٣٠، والتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، وإنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وقد أسفر اتخاذ القرارات والمقررين واعتماد الإعلان الوزاري عن آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ والباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا. ويقدَّر مجموع الموارد الإضافية المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٣ ٤٢٨ ٢٠٠ دولار، يحمَّل على صندوق الطوارئ. وختمت كلامها قائلة إن الموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ستُطلب في الميزانية البرنامجية المقترحة لتلك الفترة.

٢ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/633)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الموارد التي طلبها الأمين العام بمبلغ يقارب ٣,٥ ملايين دولار فيما يتعلق بالقرارات والمقررين والإعلان الوزاري التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وعلى اقتراح إنشاء ست وظائف مؤقتة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣٠.

٣ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن موقف المجموعة الثابت يتمثل في ضرورة أن يكون مستوى الموارد الذي توافق عليه الجمعية العامة متناسبا مع الولايات الصادر بها تكليف لضمان تنفيذها بشكل كامل وفعال. وقد قررت الجمعية العامة في قراريها ٦٩/٢٦٤ و ٧٠/٢٤٧ أن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ولا سيما تنفيذ الولايات الداعمة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، هو أحد أولويات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ولذلك ينبغي تقديم موارد كافية لتنفيذ الخطتين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية. ويؤيد الفريق طلب الموارد لتمويل الأنشطة المتصلة بالقرارات والمقررين والإعلان الوزاري التي اعتمدها المجلس في عام ٢٠١٦، والتي ستعرض أيضاً في تقرير الأمين العام عن دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/71/534).

٤ - وأضافت أن التقديرات المنقحة المقترحة للمجلس لا تتضمن طلبات تمويل العمل الذي تقوم به جميع اللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تنفيذ الخطتين. وختمت كلامها قائلةً إن المجموعة ستلتمس الحصول على معلومات مفصلة بشأن الأساس المنطقي لهذا الترتيب، والتنسيق الذي أجري بين الكيانات في صياغة المقترح، والسبل التي يستجيب بها الترتيب لطلب الجمعية العامة الوارد في قراريها ٧٠/٢٤٧ و ٧٠/٢٤٨ جيم بتقديم مقترح شامل يتناول فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات لدعم الخطتين.

٥ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي في الجلسة الرابعة والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن قرارات المجلس ١٠/٢٠١٦ و ١١/٢٠١٦ و ١٢/٢٠١٦ لم تعالج. وفي هذه الجلسة، دعا وفدُه إلى إجراء تصويت على اعتماد المجلس مشروع القرار المتعلق بالتقديرات المنقحة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من جانب الإسكوا

وأيد الدعوة إلى إجراء تصويت على مشروع القرار المتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لأن قواعد وأنظمة الأمم المتحدة قد انتُهكت في اعتماد مشروعي القرارين من قبل اللجنتين. فعندما اعتَمدت الإسكوا قرارَها بشأن التقديرات المنقحة، لم يتلق أعضاؤها تقديراً للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، وإنما تلقوا فقط معلومات عامة تبين أن تلك الآثار مرجحة بدرجة كبيرة. ويشكل ذلك انتهاكاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس، والمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، والبند ٢-١٠ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢. وأما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فقد اعتمدت قرارها بشأن التقديرات المنقحة على أساس بيان صادر عن أمانتها، مدرج في التقرير السنوي للجنة عن أعمالها في الفترة من ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ (E/2016/39-E/ASCAP/72/33)، مؤداه أنه لن تترتب آثارٌ في الميزانية البرنامجية على أي من القرارات التي ستعتمدها اللجنة في دورتها الثانية والسبعين. ونظراً لأن أمانة اللجنة أحدثت تغييراً جذرياً في البيان الشفوي في الفترة بين اعتماد اللجنة للقرار بشأن التقديرات المنقحة ونظر المجلس فيه، لا يعود بمقدور الاتحاد الأوروبي تأييد القرار.

٦ - ومضى يقول إنه أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن قرار المجلس ١٢/٢٠١٦، بشأن التقديرات المنقحة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أوضحت أمانة هذه اللجنة أنها ستحشد موارد خارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف تنفيذ القرار في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، غير أن هذا التأكيد لم يكن صحيحاً وأُصدر في وقت لاحق بيانٌ عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وبوجه عام، فإن عدداً قليلا من البلدان هي التي تفاوضت بشأن التقديرات المنقحة، ولكن طُلب إلى جميع الدول الأعضاء اعتماد القرارات، التي تترتب عليها آثار ثقيلة في الميزانية. وينبغي في المستقبل أن تشير صياغة مشاريع قرارات المجلس إلى اعتماد المجلس، وليس تأييده، لمقررات وقرارات اللجان الإقليمية. وختم كلامه قائلاً إن المجلس مسؤول عن الإشراف على اللجان الإقليمية، ومثلما هي الحال بالنسبة للجان الفنية ولجان الخبراء، يمكنه أن يعتمد أو يرفض مقرراتها، بدلا من مجرد تأييدها.

٧ - **السيد إيمادا** (اليابان): قال إن المجلس اعتمد القرار المتعلق بالإسكوا استناداً إلى بيان شفوي عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، إلا أنه لم يتم الإدلاء بهذا البيان حين نظرت اللجنة في مشروع القرار. كما أن القرار المتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اعتُمد استنادا إلى بيان صادر عن أمانة هذه اللجنة مؤداه أنه لن تترتب على القرار آثار في الميزانية البرنامجية، إلا أنه قد ثبت أن هذا البيان غير صحيح. وأنهى كلامه قائلاً إن اعتماد القرار على هذا النحو ينتهك النظام الداخلي وإن وفده سيطلب من الأمانة العامة شرحاً لهذه المسألة وتأكيداً على أن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لن تُعرض بهذه الطريقة في المستقبل.

٨ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن اللجان الإقليمية أساسية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، إلا أن وفدها يشعر بالقلق إزاء البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٦، لأنها انتهكت المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي يتمثل غرضها في ضمان الاستدامة المالية للمنظمة من خلال اتخاذ قرارات مستنيرة. ورغم أن وفدها يؤيد مضمون قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ويعتقد أن منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة أساسي للتنمية في المنطقة، فإنه لا يمكنه تأييد القرارين المتعلقين باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبالإسكوا بسبب الطريقة غير الشفافة التي عُرضت بها الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المتصلة بالقرارين. وخلصت إلى أن وفدها لا يمكنه الانضمام إلى توافق الآراء بشأن التقديرات المنقحة ويدعو الأمانة العامة إلى تجنب هذه الممارسات في المستقبل.

دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/71/534 و A/71/632)

٩ - **السيد نابارو** (المستشار الخاص للأمين العام المعني بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتغير المناخ): عرض تقرير الأمين العام عن دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/71/534)، فقال إن توسيع ولايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشمل أدواراً خارج نطاق الأدوار المقترحة في التقرير السابق للأمين العام بشأن هذه المسألة (A/70/794) سيستمر حتى عام ٢٠٣٠. وتتصل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بطائفة واسعة من المسائل وستنفذ الخطتان على مدى فترة طويلة،

ولذلك ستتاح للدول الأعضاء فرص اتخاذ المزيد من القرارات بشأن دور الأمم المتحدة في هذه العملية. وسيقوم المجلس والجمعية العامة بتوجيه الأمانة العامة بشأن أفضل السبل للمساهمة في تنفيذ الخطتين.

١٠ - وتابع يقول إن تقرير الأمين العام (A/71/534) يبين الاحتياجات المتصلة بالولايات الصادرة عن المجلس، والاحتياجات المتصلة بالولايات الواردة في الخطتين، والاحتياجات المتعلقة بتعزيز حساب الأمم المتحدة للتنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني. ولتنفيذ الولايات الجديدة الصادرة عن المجلس، طلب الأمين العام، وفقاً للممارسة المتبعة، اعتماداً إضافياً في تقريره عن التقديرات المنقَّحة الناجمة عن القرارات والمقرَّرات التي اتخذها المجلس في دورته لعام ٢٠١٦ (A/71/401 و A/71/401/Add.1). ولتقديم صورة شاملة، أُدرجت هذه التقديرات أيضاً في تقرير الأمين عن دعم تنفيذ الخطتين (A/71/534). وأضاف أن بعض الأنشطة المبينة في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن المقررات الواردة في الخطتين (A/70/589 و A/70/589/Corr.1) أدرجت في وقت لاحق في ولايات المجلس وعرضت بالتالي في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالمجلس (A/71/401 و A/71/401/Add.1)؛ وأن الأنشطة المتبقية التي صدر بها تكليف مدرجة في التقرير الذي يجري النظر فيه حالياً (A/71/534) والذي يتضمن طلب تخصيص اعتمادات.

١١ - وأردف يقول إن التقرير الحالي يتضمن طلب تخصيص اعتماد إضافي لحساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني. ويقترح التقرير إعادةَ تسمية حساب التنمية ليصبح "حساب التنمية المستدامة"؛ وتمكينَ عدد أكبر من الكيانات من الاستفادة منه لضمان تقديم الدعم الكامل من جانب الأمانة العامة في تنفيذ الخطتين؛ واختيارَ المشاريع التي ستموَّل من حساب التنمية على أساس أهميتها المثبتة في تنفيذ الخطتين، مع إعطاء الأفضلية للمشاريع التي ستنفذ بطريقة متكاملة من جانب أكثر من كيان واحد من قطاعات مختلفة؛ وتولي الأمين العام لدور إشرافي جديد، تقدِّم بمقتضاه اللجنةُ التوجيهية الحالية لحساب التنمية توصيات للحصول على موافقته. ويهدف تعزيز حساب التنمية إلى توفير المزيد من الدعم لركيزة التنمية والحوافز لإعادة توجيه الأمانة العامة. ويتألف المقترح من رصد اعتمادٍ كبير لركيزة التنمية إلا أنه يشجع أيضاً التنافس في اختيار المشاريع ويكافئ المشاريع الأكثر تواؤماً مع الخطتين.

١٢ - ومضى يقول إن الموارد الإضافية المقترحة للبرنامج العادي للتعاون التقني ستكمل حساب التنمية عن طريق إتاحة استجابات مرنة قائمة على الطلب لاحتياجات التنمية الوطنية التي يتعذر التنبؤ بها تكون منطلقاً لدعم مستدام أطول أجلا. ورغم أن التقرير لا يحدد المشاريع والأنشطة التي ستموَّل من خلال الموارد الإضافية المقترحة لحساب التنمية والبرنامج العادي، فقد وافقت الجمعية العامة على تخصيص اعتمادات إضافية لحساب التنمية بناءً على توصية اللجنة الاستشارية في ظل ظروف مماثلة لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣. وستقوم الأمانة العامة بتحديد المشاريع والأنشطة الإضافية والموافقة عليها، ويشمل ذلك إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء المستفيدة، التي سيتم إعلام اللجنة الاستشارية في وقت لاحق باحتياجاتها. ويتضمن التقرير تقديرات أولية لكي تدرَج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ورغم أن هذه التقديرات ستكون متكررة من حيث المبدأ، فإن التوجيهات المقدَّمة من الهيئات الحكومية الدولية إلى الأمانة العامة، والتي يمكن أن تؤثر على الأنشطة التي صدر بها تكليف وتقديرات الموارد، ستؤخذ في الاعتبار في الميزانيات البرنامجية اللاحقة.

١٣ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/632)، فقال إن اللجنة الاستشارية قدمت توصيات بشأن الموارد التي طلبها الأمين العام لإنجاز الولايات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس في دورته لعام ٢٠١٦ (A/71/633). وتوصي اللجنة بالموافقة على الموارد المطلوبة للوفاء بالولايات الواردة في الخطتين، التي كانت موضوع تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات الواردة في الخطتين (A/70/589 و A/70/589/Corr.1)، بمبلغ ٧٠٠ ٧٤٥ ٥ دولار لعام ٢٠١٧، وهو ما يمثل خفضاً في الموارد يعزى إلى التداخل بين المهام المقترحة للخبراء الاستشاريين والمهام المتصلة بالوظائف المؤقتة المقترحة. ونظرا لأن الأمين العام لم يقم، بخلاف ما يقوم به عادةً عند طلب موارد في إطار الميزانية البرنامجية، بتقديم معلومات عن استخدام الموارد الإضافية البالغة ٧,٥ ملايين دولار المقترحة لحساب التنمية و ٥ ملايين دولار المقترحة للبرنامج العادي للتعاون التقني

لعام ٢٠١٧، فإن اللجنة الاستشارية ليست في وضع يسمح لها بأن توصي بالموافقة على الموارد المقترحة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في الجزء الأول من الدورة المستأنفة مقترحاً شاملاً يتناول تنفيذ الولايات الداعمة للخطتين على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

١٤ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن الجمعية العامة دعت في قراريها ٧٠/٢٤٧ و ٧٠/٢٤٨ جيم إلى تقديم مقترح شامل يتناول تنفيذ الولايات الداعمة للخطتين على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. ومن المخيب للآمال أن تقرير الأمين العام لا يستجيب بالكامل لطلبات الجمعية العامة وأن الأمين العام لا يبدو أنه قد فهم بالكامل نوايا الجمعية العامة على الرغم من اتخاذها قرارين بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، فإن المجموعة ستبذل قصارى جهدها لتأمين مستوى مناسب من الموارد لتنفيذ الخطتين، بما في ذلك تعزيز اللجان الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وهو ما لم يتناوله التقرير. وخلصت إلى أن المجموعة ستطلب المزيد من التوضيح لمقترحات الأمين العام في مشاورات غير رسمية.

١٥ - **السيد فيرمين** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأشاد بذكرى ضحايا الرحلة الجوية لامِيا ٢٩٣٣. وقال إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا يشكل معْلمين رئيسيين في استجابة الأمم المتحدة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة. وقد حدَّدت أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل تحديات معينة وأولويات مشتركة في التصدي لهذه التحديات. ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بتنفيذ الخطتين، ولا غنى عن المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم التمويل للتنمية في البلدان النامية. ويجب أن تدعم الأمم المتحدة تنفيذ الخطتين بأكبر قدر ممكن من الاتساق والفعالية، مع خضوعها للمساءلة التامة أمام الدول الأعضاء.

١٦ - وأردف يقول إن تقرير الأمين العام لا يتضمن المقترح الشامل الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٤٨ جيم، وإنما يتضمن مقترحاً جديداً مع سردٍ يختلف عن السرد الوارد في التقرير السابق (A/70/794). ويجب أن تتقيد الأمانة العامة بالولايات التي تعهد إليها بها الجمعية العامة، والتي عُهدت إليها في هذه الحالة من خلال القرار ٧٠/٢٤٧ بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ويجب أن تعطى هذه المسألة أعلى أولوية لكي تعكس النطاق الطموح للخطتين والأهمية التي تعلقها عليها الدول الأعضاء. وختم كلامه قائلاً إن تقرير الأمين العام لا يتضمن تفاصيل كافية بشأن الطرق التي ستساهم من خلالها اللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغيرها من الكيانات الإقليمية، في تنفيذ الولايات الواردة في الخطتين، كما أنه لا يتضمن مقترحات لتعزيز قدرات الأونكتاد، الذي تمثل تحليلاته ومدخلاته عنصرا لا غنى عنه في تنفيذ الخطتين.

١٧ - **السيدة باومان** (سويسرا): تكلمت أيضاً باسم ليختنشتاين، فقالت إنه لا سبيل للمبالغة في التأكيد على أهمية خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠، اللتين تشكلان إطاراً عالمياً للتنمية المستدامة، إلا أن مقترح الأمين العام لا يعكس الرؤية الاستراتيجية والنَهج المتكامل الذي دعت إليه الدول الأعضاء. فالأمين العام لم يتخل عن الهياكل والمفاهيم القديمة غير المناسبة للتحديات الماثلة ولم ينشئ آليات تتيح للأمانة العامة العمل بقدر أكبر من الاتساق والوفاء بالولايات المطلوبة. وقالت إن آليات متابعة واستعراض تنفيذ الخطتين، ولا سيما آلية التقييم المستقلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أساسيةٌ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن تحظى بالدعم الكافي من الدول الأعضاء. وأنهت كلامها قائلةً إن الوفدين سيرحبان بإجراء المزيد من المناقشات، في مشاورات غير رسمية، بشأن السبل التي يمكن من خلالها استخدام حساب التنمية لدعم التنمية المستدامة.

١٨ - **السيد تيو** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن عام ٢٠١٥ كان معلماً رئيسياً بسبب اعتماد خطة ٢٠٣٠، وإنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واعتماد رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ ومخططاتها الأولية، التي تنشد أهدافها تعزيز التنمية المستدامة. وترحب الرابطة بالدور الذي تتوخاه الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية في تبادل أفضل الممارسات ومناقشة الغايات المشتركة والآليات الإقليمية. وفي مؤتمر القمة الثامن بين الرابطة والأمم المتحدة، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في فينتيان، جرى الإقرار بأهمية أوجه التكامل بين خطة عام ٢٠٣٠ ورؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥ ومخططاتها الأولية، بينما ركز اجتماع وزراء خارجية الرابطة مع الأمين العام، المعقود في

نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على أهمية أوجه التكامل في جهود التنمية المستدامة على الصعيدين الدولي والإقليمي، تمشياً مع خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠). وعلى هامش الاجتماعات الرفيعة المستوى للدورة، عقدت الرابطة دورةً استثنائية لاجتماع وزراء خارجيتها بشأن التنمية المستدامة وحلقة نقاش بشأن تطوير أوجه التكامل بين خطة عام ٢٠٣٠ ورؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥. ورغم أن تقرير الأمين العام لا يعالج الحاجة إلى تعزيز اللجان الإقليمية ولا يستجيب لطلبات الجمعية العامة الواردة في قراريها ٧٠/٢٤٧ و ٧٠/٢٤٨ جيم، فإن وفده سيطلب الموافقة على مستوى مناسب من الموارد للوفاء بالولايات الناشئة عن الخطتين.

١٩ - **السيد عبد الله** (تشاد): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه ينبغي النظر بجدية في الموارد اللازمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، اللتين تتيحان فرصةً تاريخيةً للقضاء على الفقر بدعم من الأمم المتحدة للبلدان النامية. وبعد مضي أكثر من عام على اعتماد الخطتين وبعد فترة طويلة من تاريخ تنفيذهما وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تناضل الأمم المتحدة من أجل فهم دورها الأساسي في دعم الدول الأعضاء. وفي غياب خطة شاملة وتوجه واضح من الأمين العام، تواجه الدول الأعضاء حالةً من عدم التيقن وحالات تأخير في أداء الولايات الحكومية الدولية الأساسية. وينبغي أن يقدم الأمين العام مقترحاً للميزانية لتقديم الدعم لتنفيذ الخطتين، يأخذ فيه في الاعتبار الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي والاتفاقات الدولية الأخرى. غير أنه ينبغي عدم النظر إلى المقترح باعتباره جامعاً أو استثنائياً، إذ سيجري تعميم الخطتين على نطاق المنظمة. وستطلب المجموعة المزيد من المعلومات بشأن السبل التي تعتزم الأمانة العامة من خلالها تعزيز التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام والاستفادة من الجزء المتعلق بالعمليات والجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في استعراض التنمية والسلام والقضايا الإنسانية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٠ - وأردف يقول إن المجموعة ستطلب توضيحاً بشأن خلو تقرير الأمين العام من مقترحات متسقة لتمويل اللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، والأونكتاد. وأضاف أن اللجان الإقليمية أساسية في منظومة الأمم المتحدة ويجب أن تفي بولاياتها. وستطلب المجموعة المزيدَ من المعلومات بشأن التعزيز المزمع للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لدعم المكاتب الإحصائية الوطنية ونُظم البيانات الوطنية. وينبغي أن تقوم الأمانة العامة ببناء القدرات الإقليمية والوطنية وتحسين التخطيط والتنفيذ والإبلاغ على نطاق المنظومة حتى يتسنى لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية توفير دعم كامل من أجل تنفيذ الخطتين. وستطلب المجموعة المزيد من المعلومات بشأن الآثار المترتبة على مقترح الميزانية فيما يتعلق بتنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا بحلول عام ٢٠١٧، وهي آلية تهدف إلى بناء قدرات أقل البلدان نمواً في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وفيما يتعلق باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح هذه البلدان. وأضاف أن وجود أمم متحدة متسقة وفعالة وذات موارد كافية أمر أساسي لتنفيذ الخطتين، اللتين سيساءل عنهما المجتمع الدولي بأسره، وأن نهج العمل المعتاد لن يكون كافيا. وقال في نهاية كلامه إن المجموعة تدعو الأمين العام المعيّن إلى معالجة استفسارات الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة بصورة شاملة.

٢١ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الأمين العام بذل جهوداً في تقريره (A/71/534) لتقديم استجابة شاملة على نطاق الأمانة العامة لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ جيم وشجع كيانات الأمم المتحدة على العمل معاً بصورة أوثق. وتوفر خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا إطاراً للعمل العالمي غير مسبوق في طموحه ويجب أن تكونا تحويليتين للجميع. ويجب أن تتجنب الأمم المتحدة نهج العمل المعتاد وأن تنخرط في إعادة الهيكلة وإعادة ترتيب الأوليات وإعادة التوزيع، والترشيد، وتعزيز الاتساق والفعالية على نطاق المنظومة. وذكر أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بتنفيذ هذا الإطار وبإنشاء آليات قوية للمتابعة والاستعراض وفقا لتوجيهات الدول الأعضاء والأمين العام المعيّن.

٢٢ - ومضى يقول إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستنفذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القُطري، على النحو الذي يقضي به القرار ٧٠/١، وستساهم في الجهود الدولية الرامية إلى دعم تنفيذ البلدان الأخرى لها. وينبغي أن تساعد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدول في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الأفرقة القطرية. ورغم أن الأمانة العامة أساسية في رصد تنفيذ الأهداف ومتابعته واستعراضه وضمان المساءلة عنه، فإنه ينبغي ألا تشارك في التنفيذ بذاتها، تفادياً لازدواجية الجهد والتنافس

على الموارد الشحيحة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وذكر أن حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني لا يشكلان آليتين فعالتين لتعزيز الدعم المقدَّم من الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأن المقترحات المتعلقة بتعزيزهما وزيادة عدد الكيانات المؤهلة لطلب التمويل من حساب التنمية، الذي يتسم بقدر أقل من الشفافية والتركيز على النتائج من سائر كيانات المنظومة الإنمائية، لم يصدر بها تكليف من الدول الأعضاء. وينبغي عدم تحويل الأموال من الآليات الأكثر فعالية كما ينبغي عدم زيادة التجزؤ داخل المنظومة.

٢٣ - وتابع يقول إن الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات سيتيح للدول الأعضاء تقديم طلبات محددة من أجل الإصلاح. ومن غير المقبول أنه قد تم تجاهل طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار ٢٩٩/٧٠ بتعزيز الفعالية والمساءلة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وطلب الجمعية في القرار ٢٢٦/٦٧ بتقاسم التكاليف على نطاق المنظومة لدعم نظام المنسقين المقيمين. ولا يتضمن التقرير لمحة عامة عن الصلات بين القدرات والولايات الحالية للأمانة العامة، والتي لا يمكن بدونها تقدير الاحتياجات من الموارد في مجالي الرصد والمساءلة، كما أنه لا ينظر في إمكانية إعادة توزيع الموارد الحالية. ويدعو ذلك إلى القلق لأنه حتى وقت اتخاذ القرار ١/٧٠، كان يُفترض من حيث المبدأ أن يكون جميع الموظفين العاملين في مجال التنمية في الأمانة العامة يعملون في أنشطة متصلة بخطة عام ٢٠٣٠.

٢٤ - واستطرد يقول إنه كان ينبغي للأمين العام أن يولي المزيد من الاعتبار لمواءمة الأمانة العامة مع خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق إعادة ترتيب أولويات الولايات وإعادة تنظيم الهياكل. وقال إن دور اللجان الإقليمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ منصوص عليه في القرار ١/٧٠، الذي يبين أن المتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من شأنهما أن يتيحا فرصاً مفيدة للتعلم من الأقران بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات ومناقشة الأهداف المشتركة، ويشجّع الدول الأعضاء على تحديد أنسب المنتديات للقيام بأعمال المتابعة والاستعراض. وفي حين يعتقد البعض أنه ينبغي للجان الإقليمية أن تضطلع بدور في متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراض تنفيذها، يشعر كثيرون آخرون أنه ينبغي لهذه اللجان فقط تكميل الأعمال المضطلع بها في محافل أخرى. واختتم كلامه قائلاً إن وفده يشعر بخيبة الأمل لأن المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تقضي بأن تبين الأمانة العامة التكاليف الناشئة عن قرارات الدول الأعضاء، لم تُتَّبع في المفاوضات التي جرت في عام ٢٠١٦ بشأن دور اللجان الإقليمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٥ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا توفران إطاراً للدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدعمٍ من الأمم المتحدة. وتقع مسؤولية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على عاتق الدول الأعضاء وليس المنظمة. ورغم أن الأمين العام بذل جهوداً لإعادة توجيه الدعم المقدم من الأمم المتحدة من أجل التنمية، من خلال قيامه على سبيل المثال بإحداث تغييرات في حساب التنمية، فقد طلب موارد دون أن تكون هناك ولايةٌ واضحة بدلاً من إصلاح الأمانة العامة أو معالجة أهداف التنمية المستدامة بصورة شاملة. وينبغي للأمانة العامة، بدلاً من مجرد تخصيص المزيد من الموارد، أن تقضي على الازدواجية بين مختلف الكيانات الإنمائية، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأن تحسِّن التنسيق. ولم ترِد إلى اللجنة الاستشارية أيةُ معلومات واضحة بشأن استخدام سلطة الالتزام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف أو الطرق التي ساعدت بها هذه السلطة الأمم المتحدة في دعم خطة عام ٢٠٣٠. واختتمت كلامها قائلةً إن وفدها يساوره القلق لأن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تزيد من عدد موظفيها في نيويورك بدلا من أن تركز على الأنشطة الميدانية التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الدول الأعضاء للخطة.

٢٦ - **السيد كو جاي سن** (جمهورية كوريا): قال إن بلده ملتزمٌ بالمساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. ولضمان تنفيذ الخطتين في الوقت المناسب، ينبغي للدول الأعضاء أن تُقبِل على المفاوضات بروح توفيقية حتى يتسنى للجنة الاستشارية أن تبت في الدورة الحالية في مستوى الموارد التي ستخصَّص. ورغم أن التقرير الحالي للأمين العام أسهل قراءةً وأفضل تنظيماً من تقاريره السابقة عن هذه المسألة، فإنه ينبغي أن تكون أدوار الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة في تنفيذ الخطتين أكثر تحديداً وتمايزاً. وقال إن وفده سيدرس ما إذا كانت اعتمادات الميزانية العادية المطلوبة تتوافق مع ولاية الأمانة العامة التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٢٧ - واسترسل قائلاً إن الجمعية العامة أذنت للأمين العام في دورتها السبعين بالدخول في التزامات بمبلغ ٧,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٦ لتنفيذ الخطتين. وسيسعى وفده إلى التحقق مما إذا كان مستوى الموارد المطلوب لعام ٢٠١٧ مناسب في ضوء النفقات الفعلية لعام ٢٠١٦. وقال إن وفده يساوره القلق إزاء طلب تعزيز حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني. وفي حين يتفق وفده على أنه ينبغي للأمم المتحدة مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن الأمين العام لم يقدِّم معلومات كافية فيما يتعلق بأنواع المشاريع ومعايير الاختيار، والطرق التي سيتم بها صرف الموارد، وآلية الإشراف، والازدواجية المحتملة مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وأنهى كلامه قائلاً إن وفده يتفق مع توصيات اللجنة الاستشارية بشأن حساب التنمية وسيطلب التوضيح فيما يتعلق بطلب الأمين العام.

٢٨ - **السيدة يانغ ليانغ** (الصين): قالت إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا مهمةٌ إنمائية أساسية للأمم المتحدة ينبغي أن تعطى أولوية عالية في الدورة الحالية. وينبغي أن تضطلع المنظمة بدور محوري في تنسيق التنفيذ على الصعيد العالمي. وينبغي توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها لتنفيذ الخطتين لضمان تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لولايتها الإنمائية. وينبغي أن تتوصل اللجنة إلى توافق آراء بشأن هذه المسألة بأسرع ما يمكن لإرسال إشارة واضحة مفادها أن الدول الأعضاء تؤيد جهود الأمانة العامة في تنفيذ الخطتين. وينبغي للأمانة العامة تعزيز العمل الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد واللجان الإقليمية؛ ومساعدة البلدان النامية على تعزيز اقتصاداتها وتحسين سبل العيش والقضاء على الفقر؛ وتحسين إدارة الميزانية واستخدام الموارد.

٢٩ - **السيد فيلدمان** (البرازيل): أعرب عن تقديره للإشادة بذكرى ضحايا الرحلة الجوية لامِيا ٢٩٣٣. وقال إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ أنشأ نموذجاً جديداً للتنمية المستدامة. ومع أن قدراً كبيراً من المسؤولية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يقع على الصعيدين الوطني ودون الوطني، فإن البُعديْن الإقليمي والعالمي أساسيان أيضاً. وتتبوأ الأمم المتحدة وضعاً فريداً يمكّنها من تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، إلا أنها تحتاج إلى ترتيبات مؤسسية سليمة وموارد كافية. وختم كلامه قائلاً إن تقرير الأمين العام يتضمن مخططات أولية لمعالجة مسائل معينة، إلا أنه لا يتبع نهجاً شاملاً تجاه اللجان الإقليمية والأونكتاد، اللذين يجب تعزيزهما لتنفيذ الخطتين.

٣٠ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إنه ينبغي الموافقة على الموارد المناسبة لتنفيذ الولايات المقررة بموجب خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، اللتين تشكِّلان عملية وضع السياسات على الصُعد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أن تكفل اللجنة الاستشارية حصول الأونكتاد على موارد إضافية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها.

٣١ - **السيد نابارو** (المستشار الخاص للأمين العام المعني بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتغير المناخ): قال إن الدول الأعضاء كررت الرغبة التي أعربت عنها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي الجمعية العامة ، وفي مناسبات إقليمية، في أن تزوِّدها الأمم المتحدة بجميع أشكال الدعم الممكن لتنفيذ الخطتين، ولكنها لا تتفق على السبل التي ينبغي من خلالها تقديم هذا الدعم. ويمثل تقرير الأمين العام محاولةً لحل هذا الموقف على نحو مبتكر مع تعزيز ركيزة التنمية وتدعيم الكفاءة والفعالية والعمل المشترك. وأنهى كلامه قائلاً إن الأمانة العامة ستقدِّم التحليل الإضافي الذي طلبته الدول الأعضاء وهي تتطلع إلى إجراء المزيد من النقاش لهذه المسألة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٣٥